العدد (2559)
السنة العاشرة -الثلاثاء
(7) آب 2012

اقتصاديات

▪ عباس الغالبي

أجور الطيران

ما زالت أجور الطيران مرتفعة بالقياس إلى دول الجوار الإقليمي وبلدان العالم الأخرى، ويعزو المتخصصون هذا الارتفاع إلى ارتفاع تكاليف شركات التأمين على الحياة والتي تتعامل مع المعايير العالمية للطيران، والتي تعتبر العراق من المناطق الساخنة غير الآمنة.

وفي نظرة متمعنة لحركة المطارات العراقية كافة لم تتعرض إلى أحداث أمنية من شأنها أن توصف غير آمنة، وتحدث عراقيل في حركة الطيران بينها وبين مطارات العالم الأخرى، فلم يغدُ هذا التبرير واقعيا ، بل إن هذه النظرة لا تمت للواقع بصلة، ذلك أن المعايير التي تستند إليها شركات التأمين على الحياة غير موجودة، ولا يمكن أن يبقى المستهلك هو من يتحمل وزر ارتفاع تكاليف الطيران والتي تصل بعضها إلى أضعاف أسعارها في بلدان أخرى مجاورة.

وإزاء ذلك فإن وزارة النقل كجهة حكومية تقف مكتوفة الأيدي، ولم نلمس عملاً جديا بهذا الاتجاه، حيث يتطلب الأمر تدخلها والتفاوض مع شركات التأمين وشركات النقل الجوية الخاصة على إعادة النظر بمنظومة الأسعار الحالية والتي تعد عبئا ثقيلاً على المستهلك ولاسيما ذوي الدخول المتوسطة والضعيفة ، كما لا بد من جهد دبلوماسي موازٍ لجهد وزارة النقل لتحسين صورة المطارات الأمنية والاستقرار الذي تشهده خاصة بعد تكثيف رحلات الطيران بين العراق وبلدان العالم كافة ، وعدم تسجيل أي حادث يذكر على مدى السنين الثمان الماضية، وهي فترة كافية لتقييم الوضع الأمني للمطارات العاملة في العراق .

ولكن هذا السكوت من الحكومة واللامبالاة اتجاه هذا الموضوع الذي أصبح ظاهرة لافتة للنظر في بلد مثل العراق يتطلع الى إعادة الجسور الجوية مع العالم الآخر، مع الإشارة الى ان العراق يعد أيضا سوقا واعدة للاستثمار الأجنبي والذي يتطلب وجود انسيابية في حركة المطارات والنقل الجوي تعد من أهم عناصر وسمات نجاح الاستثمار ، حيث نرى أن تضطلع الحكومة بمؤسساتها التنفيذية والقطاعية مع جهد مشترك للقطاع الخاص ممثلاً بشركات الطيران المحلية والأجنبية الأخرى العاملة في العراق لرفع الهاجس الأمني امام الجهات التي مازالت ترى العراق بؤرة للعنف ، وهي مهمة مشتركة يفترض أن تتكامل باتجاه تذليل العقبات أمام منظومة أسعار الطيران التي استمرت طيلة هذه الفترة مرتفعة من دون أدنى مراجعة او تعديل تحت هذه المبررات التي أصبحت حاليا وبعد انقضاء هذه الفترة الطويلة غير واقعية بالمرة .

ومن الطبيعي أن تؤثر أسعار الطيران المرتفعة في منظومة الأسعار للسلع والبضائع المستوردة وبالمحصلة النهائية على المشهد الاقتصادي برمته، ما يتطلب مراجعة جدية لأسبابها ووضع العلاجات الناجعة لها على المستويات كافة وبشكل يضمن خفض هذه الأسعار في وقت فيه تتنافس شركات الطيران على تنظيم رحلات مكثفة للعراق وبشكل متصاعد ومتنامي.

دعوا إلى إصلاحات بنيوية وهيكلية

أكاديميون يطالبون الحكومة بالانتقال من الريعية إلى المنهج الإنتاجي

□ بغداد / علي الكاتب

سوق شعبي ارشيف

طالب عدد من الخبراء والأكاديميين بضرورة تبني الدولة لمنهج التحول من الريعية إلى الربحية الإنتاجية ضمن إطار سعيها لتحقيق النمو الاقتصادي، لافتين إلى وجود ضبابية في النهج الحكومي المتبع.

وقال الدكتور محمد العزاوي لـ(المدى): على الدولة اعتماد النهج الاقتصادي الصحيح للانتقال من المنهج الريعي إلى الربحية والإنتاجية، مع توفر بعض المستلزمات المطلوبة لتأمين عملية هذا الانتقال ومنها إيجاد روح التنافس لبيان قدرة المجتمع على تحقيق الإصلاحات الاقتصادية المطلوبة، مشيراً إلى ضرورة العمل على جذب الاستثمارات سواء كانت المحلية او الأجنبية بهدف الوصول إلى النمو الاقتصادي المطلوب بأقرب وقت ممكن .

وأضاف العزاوي : يجب أن يؤخذ مبدأ المكاشفة بكل وضوح بين الحكومة والمواطن من اجل تأمين وجود ناتج وطني فاعل وسليم من كل النواحي، موضحاً أنها مقومات حكومة رصينة ذات توجه شعبي تؤمن بالممارسات الديمقراطية الحقيقية .

وتابع : أن الوصول إلى ذلك من شأنه خلق بيئة استثمارية متوازنة لجميع المحافظات والمناطق من دون استثناء لكون الاستثمار أصبح في الوقت الحاضر ضرورة ملحة لتحقيق النمو الاقتصادي والعمل على إيجاد قفزة واسعة في الانتاج الوطني ، التي تلازم كثيراً هذه الأيام جوهر مبدأ الشفافية من اجل تأمين إنتاج وطني رصين .

إلى ذلك قالت الأكاديمية في جامعة بغداد فاطمة الحمداني لـ (المدى) : هناك تحديات تقف حائلة أمام وصول العراق إلى تحقيق النمو الاقتصادي المطلوب في التحول نحو الدولة أو الحكومة الربحية أو الإنتاجية، ومن جملة تلك التحديات التراجع الكبير في معدلات النمو والإنتاج ، في ظل وجود التبعية الكاملة للاقتصاد الأحادي المعتمد على القطاع النفطي ، والذي يصفه علماء الاقتصاد بالاقتصاد الموجه من الخارج بالدرجة الأساس لاعتماده الكلي على الأوضاع العامة في سوق النفط العالمي .

وأشارت إلى أن من أهم ملامح الرؤية الاقتصادية التي نتطلع إليها هي إيجاد التوازن في التوزيع العادل للثروات العامة والتي تشمل كل القطاعات الاقتصادية ، التي ترتبط نوعاً ما بدستورية القوانين وشرعيتها العائدة إلى الشعب في ظل نظام الحكم الديمقراطي القائم على أساس العدالة والمساواة بين المواطنين وحكم دولة القانون .

ولفتت إلى النقطة الجوهرية التي ليس بمقدور التغافل عنها تطوير القطاع الخاص المحلي والأجنبي على الدخول في استثمارات حقيقية عملاقة في البلاد وتشجيع نهج الشراكات الاقتصادية بين مختلف القطاعات الحكومية والخاصة وتمكين القطاع الخاص وبالأخص قطاع المصارف الخاصة من القيام بدوره المطلوب والمباشر في العملية الاقتصادية وتحقيق إعادة مستويات الإنتاج بشكل صحيح ، وذلك من اجل خلق نوع من المواءمة بين تلك القطاعات وتحقيق النجاحات التي نصبو إليها في إيجاد حكومة ذات قطاعات منتجة وربحية والخروج من شبح الحكومة الريعية التي نرى حكومتنا تتجه إليها بسرعة حالياً .

وأوضحت: أهمية محاربة الفساد المالي والإداري كونه يمثل العقبة الأهم في تحقيق الأهداف التي ذكرناها سابقاً والحائل أمام إعادة البناء والنمو الاقتصادي، وهي من جملة التحديات التي تقف حائلاً دون تحقيق الإصلاح في عموم مرافق الدولة والحكومة، والذي يرتبط بإصلاح السياسة النقدية والمالية، من خلال وضع برامج فعالة ومجدية لحل المشكلات كالبطالة ومكافحة الفقر ورفع مستوى المعيشة وحل مشكلة السكن في عموم المحافظات والمناطق بصورة صحيحة ومدروسة.

بغداد وطهران تبحثان اتفاقية التعاون السياحي

□ بغداد / المدى

بحثت بغداد وطهران اتفاقية التعاون في محالات السياحة والآثار لما يخدم المصالح المشتركة للبلدين . وقال بيان صادر عن وزارة السياحة إن وزير السياحة والآثار لواء سميسم بحث مع نائب رئيس الجمهورية محمد رضا رحيمي العلاقات الثنائية بين البلدين وسبل تطويرها .وأضاف سميسم: ان الوزارة تعمل على تطوير السياحة وقطاع الآثار الى اعلى المستويات رغم العلاقات الوطيدة بيننا والمصالح المشتركة و لدى العراق الرغبة في تطويرها نحو الأفضل لما يخدم المصالح المشتركة للبلدين الجارين.

وتابع : إن الوزارة ومن خلال كوادرها تتفاوض اليوم مع الجانب الإيراني لغرض وضع الخطوط العريضة في تطوير السياحة الدينية والعمل على توقيع اتفاقية للتعاون المشترك في عدد من المجالات الخاصة بالسياحة والآثار وصيانة المواقع الأثرية والتراثية وصيانة المخطوطات.

ومن جانبه، اكد رحيمي نائب رئيس الجمهورية الإيرانية أن ايران تسعى الى بذل المزيد من العمل على تطوير العلاقات الثنائية بين العراق وإيران وتوقيع الاتفاقية الخاصة بالسياحة والآثار هي دليل على العمل المشترك بيننا، مشيرا إلى ان إيران تبذل قصارى جهودها في تطوير السياحة في العراق وتأمل من الجانب العراقي زيادة أعداد الزائرين في الأيام المقبلة وبناء الفنادق وتوفير الخدمات في الأماكن المقدسة التي يتواجد فيها الزوار.

تفجير في تركيا يوقف صادرات نفط كركوك إلى ميناء جيهان

□ بغداد /المدى

كشف مصدر في شركة نفط الشمال عن توقف صادرات نفط كركوك إلى ميناء جيهان التركي بسبب تفجير الخط الناقل داخل الأراضي التركية، فيما رجح استئناف التصدير عبر الأنبوب خلال ٤٨ ساعة المقبلة.

وقال المصدر لـ"السومرية نيوز": إن "تصدير النفط من حقول كركوك إلى ميناء جيهان التركي توقف، بسبب تعرض الخط إلى تفجير في منطقة ماردين داخل الأراضي التركية"، مبينا أن "العراق يمتلك خزينا في ميناء جيهان يفوق المليون برميل وبالتالي فان الكميات المصدرة لن تتأثر بهذا التفجير".

ورجح المصدر الذي طلب عدم الكشف عن اسمه، أن "يستأنف تصدير النفط العراقي خلال ٤٨ ساعة المقبلة، كون فرق الصيانة التركية تعمل على إصلاحه"، مشيرا إلى أن "الجانب التركي حول مسار التصدير إلى خط ثان لحين الانتهاء من إصلاح الأنبوب الذي تضرر نتيجة التفجير".

وسبق أن أعلن مصدر في شركة نفط الشمال، في (٢١ تموز ٢٠١٢)، عن توقف صادرات نفط كركوك إلى ميناء جيهان التركي بسبب تفجير الخط الناقل داخل الأراضي التركية.

وكان ضخ النفط عبر الأنبوب الواصل بين حقول كركوك وميناء جيهان التركي قد توقف، في الخامس من نيسان ٢٠١٢، إثر تعرضه لثلاثة تفجيرات داخل الأراضي التركية، قبل أن يستأنف بعد ساعات عقب تحويل مساره من قبل الجانب التركي إلى مسار IT١.

ويتعرض الأنبوب الرئيسي الناقل للنفط من الحقول الشمالية إلى تركيا إلى عمليات تفجير وتخريب كان آخرها، في ٥ شباط ٢٠١٢، حيث توقفت صادرات النفط بسبب تفجير استهدف خط أنابيب النفط المار بين مثلث مناطق قرية ألفان وقرية بارمان وقرية شورة التابعة لقضاء سافور بولاية ماردين التركية، وتبناه في ما بعد حزب العمال الكردستاني إلى تركيا.

وتدير شركة نفط الشمال حقول النفط في المحافظات التي تقع شمال العراق، وتقوم بتصدير النفط الخام عبر خط أنابيب كركوك – جيهان في تركيا، بما يصل إلى ٦٠٠ ألف برميل يومياً، لكن عمليات الضخ عبر الخط المذكور تتفاوت بين الحين والآخر، بسبب الهجمات التي يشنها المسلحون خصوصاً في الجانب العراقي.

ويعتبر الأنبوب العراقي التركي الناقل للنفط الذي يبدأ من مدينة كركوك العراقية، ٢٥٠ كم شمال العاصمة بغداد، مروراً بالأراضي التركية وصولاً إلى ميناء جيهان هناك، من أهم الخطوط الناقلة للنفط الخام، وقد بدأ العمل بهذا الخط الذي يبلغ قطره ٤٠ عقدة عام ١٩٧٣، وتم توسيع المنظومة مرتين في عام ١٩٨٣ وفي عام ١٩٨٧، واكتملت طاقته النهائية البالغة ١,٧٥ مليون برميل يومياً، ويبلغ طول الخط ١٠٤٨ كم.

يذكر أن وزارة النفط العراقية وقعت في أيلول عام ٢٠٠٩، اتفاقية مع الجانب التركي لتجديد الاتفاقية الخاصة بشأن تصدير النفط عبر الأنبوب الرئيس لمدة ١٥ عاماً، والتي حددت بدولار وسنتات عدة للبرميل الواحد المصدر، في حين ينخفض إلى أقل من دولار عندما يتم تصدير أكثر من مليون برميل يوميا.

قانون يسمح بتسديد 300 مليون دولار للكويت كديون

□ بغداد / المدى

أعلنت عضو اللجنة المالية في مجلس النواب نجيبة نجيب عن تشريع قانون خاص يسمح للحكومة بمنح الكويت (٣٠٠) مليون دولار كدفعة أولى ضمن تخصيصات موازنة (٢٠١٢) لتسديد الديون المترتبة في ذمة الخطوط الجوية العراقية منذ (٢٠) عاماً. وقالت نجيب: إن الكويت قبل (٢٠)عاماً رفعت دعوى قضائية في المحاكم الدولية ضد الخطوط الجوية العراقية أفادت بتغريمها مبلغاً معيناً ولكن مع مرور الزمن ومع زيادة الفائدة المالية وصلت قيمة المبلغ (٥٠٠) مليون دولار. وأضافت: تم تشريع قانون خاص يسمح للحكومة الاتحادية دفع المستحقات المالية للكويت والمترتبة على الخطوط الجوية العراقية، حيث تضمن منح (٣٠٠) مليون دولار كدفعة أولى خلال العام الحالي وتصرف ضمن موازنة (٢٠١٢) بينما المبلغ المتبقي (٢٠٠) مليون دولار يتم تسديده في العام المقبل وتخصص له أموال ضمن موازنة (٢٠١٣).

وأشارت إلى أن القانون تمت قراءته الأولى في مجلس النواب ولاقى اعتراضاً من بعض النواب وأكدوا ان الخطوط الجوية العراقية بما انها شركة فهي تحقق الإرباح ولديها عمل متواصل فيجب أن تتحمل هذه المبالغ وليست الحكومة لان الأموال التي ستصرفها الحكومة هي أموال الشعب.

حركة السوق

اسعار المواد الغذائية

لحم عراقي	١٥,٠٠ الف ديناراً
دجاج مستورد	٤,٠٠ آلاف ديناراً
برتقال	١,٥٠٠ الف ديناراً
موز	١,٥٠٠ الف ديناراً
تفاح	١,٥٠٠ الف ديناراً
عنب	١٠٠٠ الف ديناراً
تمر	٣٠٠٠ الف ديناراً
بطاطة	١٠٠٠ الف ديناراً
طماطة	١٠٠٠ الف ديناراً

اسعار المواد الأنشائية

طابوق	٧٥٠ الف ديناراً
سمنت	١٥٠ الف ديناراً
حديد تسليح	٨٥٠ الف / طن
سمنت أبيض	١٨٠ الف ديناراً

اسعار العملات

الدولار	١١٦٦٠	ديناراً

اسعار النفط

خام برنت	١٠٩	دولار
الخام الامريكي	٩١	دولار